محمد المهدي الحسيني الشيرازي

القول السديد

في شرح التجريد

الطبعة الاولى

سنة { ١٣٨١ هـ
١٩٦١ م

مشخّصات الكتاب

* اسم الكتاب : القول السديد فی شرح التجريد
* المؤلّف : محمد المهدی الحسينی الشيرازی
* الناشر : دار الايمان ـ قم
* عدد الصفحات : ٤٢٠
* الطبعة : الأولی فی ايران سنة ١٤١٠هـ ١٣٦٨
* المطبعة : امير ـ قم
* عدد المطبوع : ٣٠٠٠
* السعر : تومان

ملحوظة: يجعل الاصل في قوسين كهذين ( )

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين ، من الان الى قيام يوم الدين .

وبعد :

فيقول محمد بن المهدى الحسينى الشيرازى : هذه وجيزة فى شرح (تجريد الاعتقاد) للمحقق الحكيم الأقدم نصير الدين الطوسى ـ رحمه الله ـ كتبته توضيحا للمراد فى غاية الاختصار ، وتتبعنا فى الغالب كشف المراد لآية الله العلامة الحلى ـ قدس سره ـ والشرح الجديد .

والله أسأل العصمة والتمام والثواب ، انه ولى ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه والصلاة على سيد أنبيائه محمد المصطفى وعلى أكرم أحبائه .

فاني مجيب الى ماسألت من تحرير مسائل الكلام وترتيبها على أبلغ نظام مشيراً الى غرر فوائد الاعتقاد ونكت مسائل

قال (ره) : (بسم الله الرحمن الرحيم ـ اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه) أضاف كلمة بعد الى كلمة حمد . ثم لايخفى ان بعضهم منع من اطلاق كلمة واجب الوجود على الله سبحانه لتوقيفية الأسماء ، وأجيب عنه بأنه مرادف للسرمدى والمرادف جائز نحو اطلاق لفظة « خدا » المرادف للفظ الله عليه ورد بعدم قبول الترادف أولا ، وعدم جواز اطلاق المرادف ثانيا ، ولذا لايجوز اطلاق لفظ « الزارع » و« المنبت » ونحوهما عليه سبحانه ، وفيه بحث طويل أوردناه فى بعض كتبنا (والصلاة على سيد أنبيائه محمد المصطفى وعلى أكرم أحبائه) على وفاطمة والحسنين والأئمة عليهم السلام .

(فانى مجيب الى ماسألت من تحرير مسائل الكلام) وإنما سمى هذا العلم كلاما لأن أول مسألة وقع التكلم فيها هى مسألة انه سبحانه متكلم ، كما قيل ، (وترتيبها على أبلغ نظام مشيراً الى غرر فوائد الاعتقاد ونكت مسائل

الاجتهاد ، مما قادني الدليل اليه ، وقوى اعتمادي عليه ، وسميته بتجريد الاعتقاد .

والله أسأل العصمة والسداد وأن يجعله ذخراً ليوم المعاد ، ورتبته على ستة مقاصد .

الاجتهاد) في أصول الدين ومقدماتها (مما قادني الدليل اليه وقوى اعتمادي عليه وسميته بتجريد الاعتقاد) (لتجريده عن الحشو والزوائد والمذاهب الفاسدة .

(والله أسأل العصمة والسداد وأن يجعله ذخراً ليوم المعاد ورتبته على ستة مقاصد) : (الأول) في الأمور العامة . و(الثاني) في الجوهر والعرض و (الثالث) في اثبات الصانع وصفاته . و (الرابع) في النبوة . و (الخامس) في الإمامة . و (السادس) في المعاد . ولا يخفى ان الأصل الثاني من الأصول الخمسة أعني العدل داخل في المقصد الثالث ولذا لم يفرد له مقصداً .

(المقصد الاول)

في الأمور العامة ، وفيه فصول :

(الفصل الأول) في الوجود والعدم وتحديدهما بالثابت العين والمنفي العين أوالذي يمكن أن يخبر عنه ونقيضه أو بغير ذلك أو يشتمل على دور ظاهر

(المقصد الأول في الامور العامة) التي لا تختص بالمهية أو الوجود والواجب أو الممكن والجوهر أو العرض بل نتكلم في هذا المقصد عن أمثال هذه الامور عامة (وفيه فصول) :

(الفصل الاول في الوجود والعدم وتحديدهما بالثابت العين) في الوجود (والمنفي العين) في العدم كما حدهما بهذين المتكلمون (أو) تحديدهما بما حددهما الحكماء من ان الوجود هو (الذي يمكن أن يخبر عنه و) العدم (نقيضه) فهو الذي لا يمكن أن يخبر عنه (أو بغير ذلك) كقولهم الموجود هو الذي يكون فاعلا ومنفعلا والمعدوم مالا يكون فاعلا ولامنفعلا (أويشتمل على دور ظاهر) خبر قوله: « أوتحديدهما » بيان الدور: ان قولهم في تعريف الوجود « الثابت » عين الوجود فيتوقف معرفة الوجود على معرفة الثابت ومعرفة الثابت على معرفة الوجود ، وقولهم في تعريف العدم « المنفي » عين العدم ، وكذا قولهم في التعريف الثاني « الذي » يرادف الموجود فانه لا يشار به الى معدوم مطلق ذهناً وخارجا ، وقولهم في العدم « لايمكن » الذي هو عدم ، عين العدم ، وكذا قولهم في التعريف الثالث « ما يكون » فان الكون عين الوجود ، وفي العدم « مالا يكون » فان عدم الكون عين العدم .

بل المراد تعريف اللفظ إذ لا شيء أعرف من الوجود ، والاستدلال بتوقف التصديق بالتنافي عليه باطل

أقول : لا يخفى مافى هذه الكلمات من التسامح فتأمل . وعلى هذا فليس مرادهم من هذه التعاريف الحد الحقيقى أو الرسم (بل المراد تعريف اللفظ) وشرح الإسم الذى هو عبارة عن تبديل لفظ بلفظ أوضح عند السامع كأن يفسر « الفدوكس » بالاسد ، بل نقول : انه لايعقل تعريف الوجود أصلا (إذ لا شيء أعرف من الوجود) ومن البديهى ان المعرَّف يلزم أن يكون أجلى من المعرِّف . وكذا لايمكن تعريف الوجود لامر آخر وهو ان الحد يلزم أن يتركب من الجنس الذى هو أعم ذاتى والفصل الذى هو مساو ذاتى ، ومن الواضح عدم شيء أعم من الوجود ولا مساو له .

هذا وجه عدم امكان تعريف الوجود ، ثم ان الفخر الرازى تصدى لبيان وجهين آخرين لإبطال تعريف الوجود ونحن نذكرهما أولا ثم نشرح العبارة فنقول : الوجه الاول بلفظ القوشجى ان التصديق بالتنافى بين الوجود والعدم - أعنى قولنا الشيء اما موجود واما معدوم - بديهى ويتوقف على تصور الوجود والعدم ضرورة توقف التصديق على تصور أطرافه ومايتوقف عليه البديهى أولى بالبديهية واليه أشار المصنف (ره) بقوله : (والإستدلال) الذى ذكره الرازى لإبطال تعريف الوجود (بتوقف التصديق بالتنافى) بين الوجود والعدم الذى هو بديهى (عليه) أى على تصور الوجود والعدم فيكونان بديهيين (باطل) وجه البطلان : ان التصديق البديهى لا يجب أن يكون تصوراته بديهيا ولذا نرى ان التصديق بعدم اجتماع الحر والبرد بديهيا ومع ذلك لا نعرف حقيقتهما ، وكذا التصديق بأن لنا خالقاً بديهى مع عدم بداهة ذات الخالق . والحاصل ان التصديق متوقف على تصور الطرفين اجمالا

أو بتوقف الشيء على نفسه أو عدم تركيب الوجود مع فرضه مركباً وابطال الرسم باطل

لا معرفتهما بالكنه . الوجه الثانى ان تعريف الوجود اما بالحد أو بالرسم والاول مستلزم للدور أو الخلف والثانى مستلزم للدور ، وحيث استحالا يستحيل تعريف الوجود بيان ذلك : انه لو عرف الوجود لكان اما بجزئه أو بتمامه ـ فى الحد ـ أو بأمر خارج عنه ـ فى الرسم ، فلوكان تعريف الوجود بنفسه لزم الدور ، وان كان بجزئه فتلك الاجزاء اما وجودات أم لا ، فان كانت وجودات لزم الدور أيضا لانه تعريف للوجود بالوجود ، وان لم تكن وجودات فعند اجتماعها ان لم يحصل أمر زائدكان الوجود محض ليس بوجود وهو خلف وان حصل لم يكن التركيب فى نفس الوجود وهو خلف أيضا ، وان كان التعريف بأمر خارج عنه ـ وهو الرسم ـ توقف التعريف على اختصاص المرسوم به بالمرسوم وهو يتوقف على العلم بالمرسوم وهذا دور أيضا .

والى هذا أشار بقوله: (أو بتوقف الشيء على نفسه) اشارة الى الدور اللازم من تعريف الوجود بنفسه ومن تعريف الوجود باجزائه على تقدير أن تكون وجودات (أو عدم تركيب الوجود مع فرضه مركبا) اشارة الى الخلف المستلزم من تعريف الوجود باجزائه سواء حصل عند اجتماعها شيء زائد هو الوجود أم لا (وابطال الرسم) عطف على بتوقف يعنى يلزم على سبيل منع الخلو اما أحد الاشكالين الاولين من الدور والخلف ـ على فرض التحديد ـ واما الدور ـ على فرض الرسم ـ والاولى أن يقول ببطلان الرسم فتأمل (باطل) خبر قوله : « والاستدلال » ، وجه البطلان انا نختار الرسم وقوله : « بأنه يلزم الدور » غير صحيح إذ الناظر فى إكتساب المهية اذا تصور عوارضها وعلم من بينها ما يختص بها فاستفاد من تلك الخاصة تصور المهية بنحو الرسم صح

وتردد الذهن حال الجزم بمطلق الوجود واتحاد مفهوم نقيضه وقبول القسمة يعطي الشركة

تعريفها بعد بتلك الخاصة كما لا يخفى .

(مسألة) لما فرغ المصنف من البحث عن حد الوجود والعدم شرع فى البحث عن أحكامهما وبدأ باشتراك الوجود بين أقسامه من الوجود العينى والذهنى والواجب والممكن (و) استدل لذلك بأمور ثلاثة :

الاول ـ (تردد الذهن حال الجزم بمطلق الوجود) فانا قد نجزم بأصل الوجود ونتردد فى خصوصياته . مثلا اذا رأينا ممكنا ترددنا بين أن يكون علته واجبا أو ممكنا وعلى تقدير كونها ممكنا نتردد بين كونه جوهرا أو عرضا وهكذا فالامر المقطوع به مع تردد الخصوصيات هو أصل الوجود فيكون مشتركا بينها وإلا لم يعقل بقاؤه مثلا لايعقل أن نجزم بكون هذه اللفظة اسم مع التردد فى كونها فعلا أو معربا . نعم يعقل ذلك مع التردد فى كونها معربا أو مبنيا . أقول : لايخفى ان المجزوم به إنما هو المفهوم المنتزع وهذا لايستلزم تشابه وجود الواجب والممكن فانه قد ينتزع مفهوم واحد من امور لا تشابه بينها .

(و) الثانى ـ (اتحاد مفهوم نقيضه) أى العدم فان مفهوم العدم واحد فلو لم يكن مفهوم الوجود أيضا واحداً لبطل الحصر العقلى بين الوجود والعدم مع بداهة الانحصار لان المفهوم اما موجود أو معدوم ـ فتأمل .

(و) الثالث ـ (قبول القسمة) فان الوجود ينقسم الى الواجب والممكن والجوهر والعرض وهكذا فلو لم يكن الوجود مشتركا بينها لم يصح التقسيم كما لايصح تقسيم الإسم على المعرب والفعل لما لم يكن مشتركا بينهما ، والحاصل ان هذه الوجوه الثلاثة (يعطى الشركة) وتذكير الضمير باعتبار كل واحد منها كما لايخفى

فيتغاير المهية وإلا اتحدت الماهيات أو لم تنحصر أجزاؤها

(مسألة) هـــل الوجود مغاير للمهية أو جزئها أو العكس أو عينها المصنف وجماعة على ان الوجود مغاير للمهية . وقبل الشروع فى الإستدلال لابد من التنبيه على مقدمة وهى ان المهية كما يأتى عبارة عما به الشىء يكون هو هو ، مثلا مهية الانسان هو الحيوان الناطق ومهية الحمار هو الحيوان الناهق وهكذا . اذا عرفت هـذا قلنا : ان المصنف استدل للمغايرة بوجوه سبعة :

الاول ـ ماأشار اليه بقوله (فيتغاير) الوجود (المهية وإلا) فلو لم يكن مغايراً لها (اتحدت الماهيات) لو كان الوجود عينها (أو لم تنحصر أجزاؤها) أى أجزاء المهية ان كان الوجود جزئها ، بيان ذلك ان الوجود لو كان عين المهية لزم اتحاد المهيات بعد فرض ان الوجود مفهوم واحـــد لأنه حينئذ يتشكل قياس هذه صورته : المهية عين الوجود والوجود واحد فالمهية واحدة ، وهذا ضرورى البطلان إذ لازمه أن تكون حقيقة الماء والنار واحدة ، ولو كان جزؤها لزم عدم انحصار أجزاء المهية بيان الشرطية انه لو كان جزءاً للمهيات لكان جزءاً مشتركا ـ إذ لا اشتراك للمهيات فى غير الوجود ـ ولو كان مشتركا لزم امتياز بعضها عن بعض بأجزاء أخر ـ وتلك الاجزاء الاخر لابد من وجودها لامتناع تقدم الموجود بالمعدوم ـ وعليه فيكون الوجود جزءاً لتلك الفصول أيضا فتلك الاجزاء لها أجزاء أيضا وننقل الكلام فى جزء الجزء وهكذا الى أن يتسلسل ، وحيث بين فى موضعه بطلان التسلسل يبطل كون الوجود جزء المهية . بقى الكلام فى انه لو كانت المهية جزء الوجود ولم يتعرض له المصنف والظاهر انه يلزم منـــه التسلسل أيضا لأن المهية التى هى جزء الوجود اما موجودة أو معدومة ، والثانى غير معقول لأنه يلزم منه تركب الوجود من اللاوجود ، والأول

ولانفكاكهما تعقلا ولتحقق الامكان وفائدة الحمل

موجب للتسلسل لأن المهية التي هي جزء يكون لها وجود فيكون للجزء جزء وننقل الكلام الى الجزء الذي هو غير الوجود فنقول اما موجود واما معدوم الى أن يتسلسل . ثم اعلم ان هذه المسألة فرع المسألة الاولى إذ اتحاد مفهوم الوجود واشتراكه يوجب مغايرته للمهية وإلا فلو كان الوجود مختلفا وكانت المهية عين الوجود لم يلزم منه محذور اتحاد المهيات .

(و) الثاني ـ (لانفكاكهما) أي الوجود والمهية (تعقلا) فانا قد نتعقل المهية مع الشك في وجودها كما لو شككنا في وجود العنقاء وقد نتعقل الوجود ونشك في المهية كما لو تعقلنا وجود العلة لهذا الاثر ونشك في انها جوهر أو عرض ، فهذا الإنفكاك في التعقل دليل المغايرة إذ لو كانت المهية عين الوجود لم يعقل الإنفكاك كما لم يعقل الإنفكاك بين الإنسان ونفسه .

(و) الثالث ـ (لتحقق الامكان) فان ممكن الوجود محقق ضرورة ، ولو كان الوجود نفس المهية أو جزؤها لم يتحقق ممكن الوجود . بيان ذلك : ان الواجب عبارة عما لا نسبة له الى العدم أصلا والممتنع عبارة عما لا نسبة له مع الوجود أصلا والممكن عبارة عما له نسبة الى الوجود والعدم على السواء فان وجدت علته وجد وان لم توجد علته عدم ، فلو كان الوجود نفس المهية أو جزؤها لم يتصور هناك تساوي النسبة الى الوجود والعدم كما لا يتصور تساوي نسبة الانسان الى الانسان وعدمه ولا نسبته الى الناطق وعدمه . وان شئت قلت : الامكان نسبة بين المهية والوجود والنسبة لا تعقل إلا بين شيئين

(و) الرابع ـ (فائدة الحمل) للوجود على المهية . وبيانه : انا اذا حملنا الوجود على المهية وقلنا : « المهية موجودة » استفدنا منه فائدة لم تكن حاصلة قبل الحمل ، ولو كان الوجود عين المهية لم تحصل فائدة أصلا كما لا تحصل فائدة

والحاجة الى الاستدلال وانتفاء التناقض وتركب الواجب

في حمل الانسان على نفسه . هذا بالنسبة الى نفي العينية ، واما نفي الجزئية فبأن يقال : انا اذا حملنا الوجود على المهية استفدنا منه فائدة لا من قبيل الشرح ، ولو كان الوجود جزءها كانت الفائدة من قبيل الشرح مثلما لو قلنا : « الانسان ناطق » .

(و) الخامس ـ (الحاجة الى الاستدلال) في اثبات الوجود للمهية، فانا اذا قلنا : العنقاء موجود ـ مثلا ـ كان اثبات الوجود له محتاجا الى الدليل ولو كان الوجود نفس المهية لم نحتج الى الدليل ، إذ اثبات الشيء لنفسه لايحتاج الى الدليل ، وهذا الدليل كما ينفي عينية الوجود للمهية ينفي جزئيته لها إذ الجزء ذاتي وللذاتي لا يحتاج الى الدليل . مثلا اثبات جزئية السكر للسكنجبين لايحتاج الى الدليل .

(و) السادس ـ (انتفاء التناقض) فان الوجود لو كان عين المهية أو جزءها ، ثم قلنا المهية معدومة لزم التناقض وكان ذلك مثل أن نقول : « الانسان ليس بانسان » أو « الانسان ليس بناطق » ، فعدم لزوم التناقض عند حمل العدم على المهية دليل على مغايرة الوجود للمهية .

(و) السابع ـ (تركب الواجب) إذ لو كان الوجود جزء المهية كان وجود الواجب جزءاً فكان هناك كلا أحد أجزائيه الوجود ، وحيث ان تركب الواجب مستحيل كان جزئية الوجود للمهية مستحيلا . مثاله : ان الحيوان حيث كان جزءاً من أنواعه كان كلما تحقق الحيوان تحقق المركب الذي هو عبارة عن الحيوان وفصله ، فلو كان الوجود كالحيوان كان كلما تحقق الوجود تحقق المركب وهو مستلزم لتركب الواجب .

ثم اعلم ان هذه الادلة السبعة بعضها لإثبات عدم عينية الوجود للمهية

وقيامه بالماهية من حيث هي هي فزيادته في التصور . وهو ينقسم الى الذهني

وبعضها لإثبات عدم جزئيته لها وبعضها لإثبات كليتها .

(و) ان قلت : اذا كان الوجود غير المهية وكان قائما بها فاما أن يقوم بالمهية حال وجود المهية ، واما أن يقوم بها حال عدمها والقسمان باطلان : اما الأول فلاستلزام أن تكون المهية موجودة قبل وجودها ، واما الثاني فلاستلزام قيام الصفة الوجودي بالمحل العدمي ـ مع ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ـ واذا بطل القسمان كان اللازم القول بكون الوجود عين المهية . قلت : ليس قيام الوجود بالمهية المعدومة ولا بالمهية الموجودة ، بل (قيامه بالماهية من حيث هي هي) يعني ان الذهن يرى مغايرة الوجود للمهية واتصافها بها لا انه في الخارج مهية موجودة ثم تتصف بالوجود أو مهية معدومة ثم تتصف بالوجود حتى يرد أحد الاشكالين . توضيحه : ان من شأن الذهن الحكم بمغايرة بعض الأشياء عن بعض اذا رأى الإنفكاك بينهما . مثلا : الذهن حيث يرى عدم التلازم بين العدد والزوجية ـ لامكان الفرد ـ ولا بين العدد والفردية ـ لامكان الزوج ـ يحكم بمغايرة العدد للزوجية والفردية وإنما يلزم أحدهما على سبيل منع الخلو . اذا عرفت ما ذكرنا فقس المهية والوجود والعدم عليه ، فحيث ان الذهن يرى عدم التلازم بين المهية والوجود ـ لامكان عدم المهية ـ ولا بين المهية والعدم ـ لامكان وجود المهية ـ يحكم بمغايرة المهية للوجود والعدم وإنما يلزم أحدهما على سبيل منع الخلو (فزيادته) أي الوجود ومغايرته للمهية (في التصور) لا في الخارج ، فان قيام الوجود بالمهية ليس من قبيل قيام السواد بالمحل .

(مسألة) (وهو) أي الوجود (ينقسم الى الذهني) وهو الأمر

والخارجي وإلا لبطلت الحقيقية ، والموجود في الذهن إنما هو الصورة المخالفة في كثير من اللوازم ، وليس الوجود معنى به تحصل المهية في العين

المتصور في الذهن (والخارجي) وهو الموجود في الخارج ، وهذا القسم الثاني من الوجود لا اشكال فيه لأحد وإنما الخلاف في القسم الأول فجماعة منهم نفوه والمحققون أثبتوه ، واستدل المصنف (ره) لتحققه بقوله : (وإلا) يكن الوجود الذهني متحققاً (لبطلت) القضية (الحقيقية) . بيان ذلك : انه لو لم يكن الوجود الذهني متحققاً لزم أن تكون القضايا كلها خارجية ، مع انا نرى بصحة القضايا الحقيقية حيث نحكم بالأحكام الإيجابية على موضوعات معدومة في الأعيان . مثال القضية الخارجية « قتل من في العسكر » ، ومثال القضية الحقيقية « الانسان حيوان ناطق » حيث نحكم بالمحمول على طبيعة الانسان وحقيقته سواء وجد في الخارج - حين الحكم - أم لا

(و) ان قلت : انه لو كان لنا وجود ذهني - بمعنى حلول المهية في الذهن وتلبسها بلباس الذهن - لزم أن يتصف الذهن بالحرارة والبرودة وأن يكون معوجا مستقيما مرتفعا منخفضا وهكذا ، مع انه باطل ضرورة . قلت : (الموجود في الذهن) ليس نفس حقيقة الشيء حتى يلزم اتصاف الذهن بهذه الصفات الحقيقية ، بل (إنما هو الصورة المخالفة في كثير من اللوازم) إذ من المعلوم ان الصورة والشبح تخالف ذي الصورة ، فمثل الذهن مثل المرآت وان كان بينهما عموم من وجه كما لا يخفى .

(مسألة) (وليس الوجود معنى) زائداً على الحصول العيني بحيث (به تحصل المهية في العين) لأنه مستلزم للدور إذ قيام هـذا المعنى - أي

بل الحصول، ولا تزايد فيه ولا اشتداد وهو خير محض

الوجود - بالمهية التي هي في الأعيان يستدعي تحقق المهية في الخارج وللفروض ان تحقق المهية إنما هو بهذا المعنى وهو امر صريح (بل) الوجود عبارة عن (الحصول) الخارجي فالمهية الخارجية ينتزع منها الوجود باعتبار خارجيته .

(مسألة) (ولا تزايد فيه) أي في الوجود (ولا اشتداد) الزيادة والنقصان من مقولة الكم والشدة والضعف من مقولة الكيف ، فالتزايد عبارة عن زيادة الكم والاشتداد عبارة عن زيادة الكيف . مثلا: لو كان النخل ذراعا ثم صار ذراعين قيل انه تزايد كما ان البياض لو كان ضعيفا ثم صار قويا قيل انه اشتد . والوجود غير قابل للتزايد والإشتداد ، اما التزايد فلأن الزيادة اما وجود أو غيره فلو كان غير وجود لزم اجتماع النقيضين ولو كان وجوداً فاما أن يحدث في نفس المحل الأول فيلزم اجتماع المثلين أو في غيره فيكون هناك وجودان لا انه تزايد في وجود واحد ، واما الاشتداد فقال في كشف المراد : لأنه بعد الاشتداد ان لم يحدث شيء آخر لم يكن الاشتداد اشتداداً بل هو باق كما كان وان حدث فالحادث ان كان غير الحاصل فليس اشتداداً للموجود الواحد بل يرجع الى انه حدث شيء آخر معه وإلا فلا اشتداد ، انتهى . ولا يخفى سوق الدليلين في جانب النقصان والضعف .

(مسألة) (وهو) أي الوجود (خير محض) والعدم شر محض للإستقراء إذ ما من شيء يقال له خير إلا كان وجوداً وما من شيء يقال له شر إلا كان عدما ، فان القتل الذي حكم العقلاء بكونه شراً مشتمل على أمور وجودية وأمر عدمي وشريته بالنسبة الى الثاني فان قدرة القاتل وحدة الآلة وقبول عضو المقتول للقطع كلها كمال وخير وإنما شريته من حيث انه ازالة كمال الحياة عن الشخص .

ولا ضد له ولا مثـــل له فتحققت مخالفته للمعقولات ولا ينافيها ويساوق الشيئية فلا يتحقق

أقول : لايخفى ان الاستقراء الناقص لايفيد النتيجة مع امكان المناقشة فى كثير من المصاديق .

(مسألة) (ولا ضد له) أى للوجود لأن الضدين يقال لما اجتمع فيه أمور أربعة : الأول والثانى ذات وجودية الثالث والرابع ذات وجودية أخرى تقابلها والوجود ليس ذاتا ولا وجوديا وليس هناك ذات وجودية أخرى تقابلها .

(مسألة) (ولا مثل له) بذلك البرهان المتقدم ، إذ المثلان ذاتان وجوديان يسدكل منهما مسد صاحبه ويكون المعقول من أحدهما عين المعقول من الآخر . وقد تقدم ان الوجود ليس ذاتيا ولا وجوديا ـ لأنه يلزم أن يكون للوجود وجود ـ وليس هناك شيء آخر يماثله إذ العدم والمهية ليسا ذاتيين ولا وجوديين ولا مماثلين له بحيث يكون المعقول من الوجود عين المعقول من أحدهما (فتحققت مخالفته للمعقولات) أى ان النسبة بين الوجود وبين سائر المعقولات هو نسبة أحد المتخالفين بالآخر ، وهـــذا تفريع لقوله : « ولا ضد له ولا مثل » . بيانه : ان المتكلمين حصروا النسبة بين المعقولات فى ثلاثة أقسام: التضاد والتماثل والتخالف ، فاذا انتفى الأولان بقى الثالث لا محالة (ولا ينافيها) أى ان الوجود لا ينافى المعقولات فانه يعرض لجميع المعقولات حتى للاعدام المعقولة فان تعقل العدم عبارة عن وجوده الذهنى كما لا يخفى .

(مسألة) (ويساوق) الوجود (الشيئية) فكلما صدق الوجود صدقت الشيئية وبالعكس إذكل وجود شيء وكل شيء وجود (فلا يتحقق)

بدونه والمنازع مكابر مقتضى عقله .

وكيف تتحقق الشيئية بدونه مع اثبات القدرة وانتفاء الاتصاف وانحصار الموجود مع عدم تعقل الزائد

الوجود (بدونه) أى بدون الشىء (والمنازع) لهذا التساوق (مكابر مقتضى عقله) فانه قد ذهب بعض الى نفى المساوقة وقالوا : ان للمعدوم الخارجى ذاتاً ثابتة فى الأعيان وهو شىء ولكن لا وجود له لاخارجا ولا ذهنا ، ومن البديهى بطلان هذا المذهب إذ لاذات للمعدوم حتى تتحقق الشيئية بدون الوجود . وربما استدل لهم بأنه يقال للبارى «واجب الوجود» ولا يقال «واجب الشيئية» . أقول : هذا اصطلاح لا يدل على مطلوبهم من المغايرة كما لا يخفى .

(وكيف تتحقق الشيئية بدونه) أى بدون الوجود (مع) انه لو كانت المهيات ثابتة فى العدم ـ تصدق عليها الشيئية بدون الوجود ـ للزم أحد أمرين : اما عدم القدرة أصلا وإما أن يكون اتصاف المهية بالوجود موجوداً . بيان التلازم : انه لوكانت الذات ثابتة فى العدم ، فالمؤثر اما أن يؤثر فى المهية وهو غير صحيح ـ على هذا القول ـ إذ المهية ثابتة مستغنية عن المؤثر ، واما أن يؤثر فى الوجود وهو باطل أيضا على قولهم إذ يرون ان الوجود حال والحال غير قابل للتأثير كما سيأتى ، فبقى أحد الأمرين على سبيل منع الخلو : الأول أن تكون القدرة مؤثرة فى اتصاف المهية بالوجود وهو باطل إذ الاتصاف أمر اعتبارى . الثانى أن لا تكون قدرة أصلا وهو باطل ضرورة لوجود القدرة والتأثير بالضرورة كاف (اثبات القدرة وانتفاء الإتصاف) دليل على عدم ثبوت للمعدوم (و) أيضا كيف تتحقق الشيئية بدون الوجود مع (انحصار الموجود مع عدم تعقل الزائد) هذا برهان ثان دال

ولو اقتضى التميز الثبوت عيناً لزم منه محالات ، والامكان اعتباري

على انتفاء المهيات فى العدم وهذا البرهان مركب من ثلاث مقدمات اثنتان منها مسلمة عند الخصم وواحدة ضرورية ، اما المسلمتان فالأولى ان الأشياء ثابتة فى العدم ، والثانية ان لكل مهية كلية فى العدم أشخاص غير متناهية مثلا أشخاص الانسان فى العدم غير متناه وكذا افراد الفرس والشجر وغيرهما والمقدمة الضرورية هى ان الموجود لا يعقل منه أمر زائد على الكون فى الأعيان واذا ثبتت هذه المقدمات لزمهم المحال . بيانه : ان لكل مهية أشخاص غير متناهية كائنة وكلما كان كائنا كان موجوداً فلكل مهية أشخاص غير متناهية موجودة ، وهذا بديهى الاستحالة إذ غير المتناهى مستحيل ، ثم ان للقائلين بثبوت المعدوم حجتان : (الأولى) ان المعدوم متميز وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت ، اما الصغرى فلأن المعدوم معلوم وكل معلوم متميز ، واما الكبرى فلأن التميز صفة ثابتة للتميز وثبوت الصفة يستدعى ثبوت الموصوف فان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له (و) هذه الحجة باطلة إذ (لو اقتضى التميز الثبوت عينا لزم منه محالات) فانا وان سلمنا الصغرى وقلنا ان المعدوم متميز ولكن لا نسلم الكبرى وهى كل متميز ثابت فان شريك البارى متميز وليس بثابت بالضرورة وكذا سائر الأمور المستحيلة .

الحجة الثانية لهم ان المعدوم ممكن وكل ممكن ثابت فالمعدوم ثابت ، اما الصغرى فلأن المعدوم لو لم يكن ممكنا استحال وجوده وكان كشريك البارى وهو ضرورى البطلان ، واما الكبرى فلأن الممكنية وصف للمعدوم وثبوت الموصف يستدعى ثبوت الموصوف إذ لا يعقل قيام الصفة بنفسها (و) هذه الحجة أيضا باطلة إذ (الإمكان اعتبارى) لا متأصل خارجى والصفة الخارجية تحتاج الى الموصوف لا الاعتبارية الذهنية وإلا فلو احتاج

يعرض لما وافقونا على انتفائه وهو يرادف الثبوت والعدم يرادف النفى فلا واسطة والوجود لا يرد عليه القسمة

الصفة الاعتبارية الى المحل لزم ثبوت شريك البارى ـ لاتصافه بالإمتناع ـ .

والحاصل ان الإمكان (يعرض لما) أى لشىء كشريك البارى الذى (وافقونا) هؤلاء القوم (على انتفائه) فليكن سائر ما يعرض عليه الإمكان من هذا القبيل أى لا ثبوت له خارجا .

(مسألة) ذهب جماعة الى ان هناك أشياء متوسطة بين المعدوم والموجود وسموها الحال وعرفوها بأنها صفة لموجود ولكن لا يوصف بالوجود والعدم وعلى هذا فالثابت أعم من الموجود ، إذ الثابت يشمل الموجود والحال ـ والمنفى أعم من المعدوم ، إذ المنفى يشمل المعدوم والحال (و) هذا المذهب باطلا إذ (هو) أى الوجود (يرادف الثبوت والعدم يرادف النفى فلا واسطة) بينهما ، ثم انهم استدلوا لثبوت الحال بأمرين : الاول : ان الوجود ـ كما تقدم ـ مغاير للماهية وعليه فالوجود اما موجود واما معدوم واما لا موجود ولا معدوم والاولان باطلان فثبت الثالث وهو المطلوب ، اما بطلان الاول فلأنه لو كان الوجود موجوداً لزم التسلسل . بيانه : ان معنى موجودية الوجود اتصافه بوجود آخر فننقل الكلام فى الوجود الثانى فهو اما موجود أو معدوم أو واسطة وهكذا ، واما بطلان الثانى فلانه لو كان الموجود معدوما لزم التناقض (و) هذا الدليل باطل إذ (الوجود لا يرد عليه القسمة) بهذا النحو فانه من قبيل تقسيم الشىء الى نفسه ونقيضه ومثله قول من يقول : الابيض اما أبيض أو أسود والإنسان اما انسان أو حمار هذا جواب نقضى ، والحل ان الشىء لا يردد بين نفسه وغيره اذ المردد يلزم أن يكون أعم من الفردين بالجنسية كالحيوان المردد بين الانسان والفرس

والكلي ثابت ذهناً، ويجوز قيام العرض بالعرض، ونوقضوا بالحال نفسها

أو العرضية كالماشي المردد بينهما . الدليل الثاني للقائلين بثبوت الحال ان اللونية أمر ثابت مشترك بين السواد والبياض وكل واحد من السواد والبياض ممتاز عن الآخر بأمر مغاير لما به الاشتراك ، وحينئذ فهذان الامران ان كانا موجودين فاما أن يكونا جوهرين واما أن يكونا عرضين والاول باطل للزوم كون الالوان جوهراً ، والثاني كذلك للزوم قيام العرض بالعرض ، وان كانا معدومين لزم عدم وجود الالوان وهو باطل بالضرورة ، (و) الجواب من وجهين : الاول : أن (الكلي) الذي هو اللون (ثابت ذهنا) وليس في الخارج موجوداً حتى تكون اللونية غير البياض مثلا فالبياض أمر بسيط وكذا سائر الالوان وإنما ينتزع الذهن منها أمراً واحداً هو اللون ، وحيث ان الدليل مبني على المغايرة بين اللونية والبياض كان ابطال المغايرة ابطالا للدليل كما لا يخفى .

(و) الثاني انه على فرض المغايرة نقول بأن البياض والسواد اعراض لا جواهر وقولكم بأنه يلزم منه قيام العرض بالعرض لا مانع فيه إذ (يجوز قيام العرض بالعرض) كما سيأتي ، فان الخط المنحني من هذا الباب إذ الانحناء عرض قائم بالخط الذي هو عرض (ونوقضوا بالحال نفسها) أي نقض القائل بنفي الحال القول بالحال بأنه لو كان الحال ثابتا لزم التسلسل . بيان ذلك : ان الأحوال متكثرة إذ كل من الوجود والسواد والبياض ونحوها حال ، فهذه الأحوال تشترك في أصل الحالية وتختلف في بعض الأمور الآخر وما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز ، ثم ان ما به الامتياز اما موجود أو معدوم أو لا موجود ولا معدوم ، فالأول والثاني باطلان باعترافهم فيبقى الثالث فيلزم أن يكون للحال حال ، ثم ننقل الكلام في الأحوال الواقعة في